محافظ «الجنوبية» يستعرض الخطط المستقبلية مع أعضاء «البلدي»

■ المحافظة الجنوبية - الوسط

□ استعرض محافظ المحافظة الجنوبية سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة أمس مع أعضاء المجلس البلدي للمحافظة برئاسة خالد شاهين البوعينين عدداً من مشروعات الخدمات الموجهة إلى أهالي المحافظة، وأطلعهم على البرامج التي تعتزم المحافظة تنفيذها في المرحلة المقبلة.

وفي حين لم يذكر الخبر الرسمي طبيعة الموضوعات التي تم استعراضها، مضى الخبر قائلا: ان سمو الشيخ عبدالله هنأ أعضاء المجلس البلدي للمحافظة بفوزهم في انتخابات المجالس البلدية بعد أن حظوا بثقة الأهالي، مؤكدا أهمية التعاون والتنسيق بين المجلس البلدي والمحافظة والأجهزة المختصة في مملكة البحرين بما يحقق خدمة متميزة، متمنيا لرئيس وأعضاء المجلس كل التوفيق والنجاح في أداء مهامهم.

محافظ العاصمة يتبنى مشروعا لحل مشكلات أهالي البرهامة

■ محافظة العاصمة - نبيلة سليمان

□ صرح محافظ العاصمة الشيخ حمود بن عبد الله آل خليفة في حديث إلى «الوسط» انه سيتبنى مشروعاً لحل مشكلة أهالي منطقة البرهامة.

وقال: «إن محافظة العاصمة ستعمل على حل الكثير من المشكلات التي تعاني منها المنطقة ومنها انتشار الحظائر، ووجود مقصب ومصنع لتجفيف الروبيان والتي ينتج عنها انتشار الروائح الكريهه و تلوث المنطقة مما يعرض الأهالي إلى الاصابة بالأمراض».

وأوضح أن المحافظة قامت بمخاطبة الجهات المسئولة بخصوص هذه المشكلة، وأن الفترة القادمة ستشهد حلا حاسما لما يحدث في البرهامة.

جاء هذا التصريح في أعقاب انتهاء الحوارات في مجلس الأهالي الذي أقيم صباح أمس بمبنى المحافظة، وحضره 25 من وجهاء ورجالات المحافظة، والذي تعقده المحافظة مرتين شهريا، للتواصل الإيجابي بين المحافظ وكل من مسئولي وأهالي المحافظة.

وأكد الشيخ حمود في حديثه في المجلس على ان المحافظة أعدت موقعاً خاصاً بها وهي بصدد عرضها على الإنترنت في سبتمبر/أيلول المقبل، وأشار إلى أن الصفحة ستقدم كافة الخدمات والمعلومات الخاصة بالمحافظة.

وقال: «إن هذا التطوير يأتي من منطلق حرص المحافظة على مواكبة التطورات على مختلف الأصعدة».

وأوضح أن المحافظة تدرس حاليا مشكلة سكنى العزاب الأجانب بجوار العائلات البحرينية والتي قد ينتج عنها سلوكيات تسبب إزعاجا لهذه العائلات، بالإضافة إلى أن سكنى هؤلاء العزاب يضر بالواجهه السياحية للبلاد.

وقام الحضور في المجلس بطرح الكثير من القضايا أهمها مدى الاستفادة من هذه المجالس التي يتعرف خلالها المسئولون على وجهات النظر المختلفة للمواطنين، كما اشاروا إلى انعكاس انجازات صاحب العظمة ملك البلاد على الاقتصاد والمجتمع البحريني، وطرحت مشكلة الزواج من أجنبيات وانعكاسها على زيادة مشكلة العنوسة في البحرين، ودارات مناقشات عن دعم عاهل البلاد والجمعيات الأهلية للزواج الجماعي في القرى المختلفة.

محافظ المحرق يجتمع بالشيخة مي

■ محافظة المحرق - الوسط

□ اجتمع محافظ المحرق سلمان بن هندي بالوكيل المساعد للثقافية والتراث الوطني في وزارة الإعلام الشيخة مي بنت إبراهيم آل خليفة لبحث الترتيبات الخاصة بزيارة عظمة الملك المفدى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لمحافظة المحرق قريباً.

وقالت الشيخة مي خلال اللقاء أن الوزارة مستعدة لتسخير كل الطاقات والإمكانات من أجل إنجاح الزيارة التي ينتظرها أهالي المحافظة في الوقت الذي أشاد فيه المحافظ بجهود الوزارة بهذا الصدد.

محافظ الوسطى يزور المعامير

■ المحافظة الوسطى - الوسط

□ زار محافظ المحافظة الوسطى الشيخ عبد الرحمن بن صقر آل خليفة قرية المعامير للإطلاع على أوضاع القرية والاستماع إلى شكاوى الأهالي من التلوث البيئي وخدمات المجاري والإنارة.

واقترح أهالي القرية على المحافظ إمكانية اتخاذ الإجراءات للحد من الروائح المنبعثة من حظائر المواشي بالقرية بالتعاون مع الأجهزة المسئولة في الدولة، في الوقت الذي تحدثوا فيه عن إمكانية تطوير سوق القرية وتحسين المدخل وتطوير الساحل الذي تطل عليه القرية من الناحية الجنوبية الشرقية.

ووعد المحافظ بدراسة الموضوعات المطروحة ومتابعتها مع الجهات المختصة بالدولة.

الاعتصامات تعود من جديد

المطالبون بالجنسية وعودة المبعدين يستأنفون مطالبهم

■ الوسط - فاطمة الحجري

□ يستأنف أكثر من 60 بحرينيا – تعود جذورهم إلى إيران – اعتصامهم أمام ديوان مجلس الوزراء في العاصمة المنامة في الأول من سبتمبر/ أيلول المقبل لتجديد المطالبة بالجنسية البحرينية وعودة المبعدين، بعد فترة توقف دامت أكثر من شهر تقريبا.

وبحسب الناطقة باسم لجنة المحرومين من الجنسية ليلى دشتي فإن فترة التوقف عن الاعتصام التي استمرت أكثر من 35 يوما هدفت إلى إعطاء المسئولين مهلة لاتخاذ إجراءات بشأن تجنيس البقية الباقية من فئة البدون، وعودة المبعدين الذين شملهم قرار العفو الشامل لكن الفترة المنتهية لم تسفر عن أية نتائج إيجابية.

وقالت دشتي في تصريح لـ «الوسط» :«إن عدداً من المسئولين الإداريين في ديوان رئاسة الوزراء التقوا مبعوثي اللجنة أواخر يوليو/ تموز الماضي وتسلموا مذكرات تحوي عددا من قضايا المبعدين والمحرومين من الجنسية. إلا إن اللقاء والأيام التي أعقبته لم يثمرا أية تحرك لصالح القضايا المطروحة».

وأضافت :«القضية التي كانت تنحصر في خمس أسر حرمت من الجنسية بعد تجنيس كل المنتمين إلى «البدون» تفرعت الآن وصارت تشمل قضية المبعدين الذين عادوا إلى الوطن قبل سبعة أشهر ولم يحصلوا حتى الساعة على أية أوراق رسمية تثبت هويتهم وقضية المبعدين الذين لم يسمح لهم بالعودة إلى الآن وقضية 425 شخصا من البدون الذين شملتهم المكرمة ونشرت أسماؤهم في الصحف الرسمية بوصفهم مستحقين لكنهم لم يحصلوا على الجنسية بعد».

وجاء في البيان الذي أصدرته اللجنة حديثا :«إن سياسية توجيه التهديدات المبطنة إلى القائمين على التحرك السلمي الذي يقوده المحرومون من الجنسية البحرينية يدل على استمرار عقلية أمن الدولة التي تعتمد التخويف والتمييز بين المواطنين نهجا في التعامل، في الوقت الذي يفترض فيه حسم كل القضايا المتعلقة بشئون المبعدين وفئة البدون منذ صدور قرار العفو الشامل في فبراير/ شباط 2001.

وقالت دشتي :«استبشرنا خيراً عندما سمعنا ما تناقله الشارع البحريني عن نية السماح برجوع من تبقى من المبعدين والمنفيين إلى أرض الوطن، وهي خطوة ليست ببعيدة عن عظمة الملك المعروف بروحه الكريمة (...) الأمل يظل متوقدا في عودة جميع المبعدين ومباشرة منحهم الجنسية والبطاقات السكانية وألا يطولهم ما طال الدفعة التي وصلت إلى الوطن قبل سبعة شهور ولا يزالون يعيشون حالة من الضياع بسبب تعطيل منحهم الجنسية البحرينية».

وذكرت أن إدارة الهجرة والجوازات لاتزال «تماطل» في اتخاذ إجراءات جدية في حسم القضية وهذا ما يدفعنا إلى معاودة الاعتصام وتكرار محاولة إيصال المطالب الشرعية للمجموعة بشكل مباشر إلى سمو رئيس الوزراء كما قالت دشتي.

ودعا البيان أصحاب القضايا ذات الصلة والمتعاطفين مع قضيتهم الإنسانية إلى الاعتصام أمام مبنى رئاسة الوزراء مطلع سبتمبر المقبل لإيصال صوتهم ومعاناتهم إلى سمو رئيس الوزراء على أمل أن يصل بهم الاعتصام إلى حلول.

واعتبر القائمون على اللجنة أن مماطلة إدارة الهجرة والجوازات في تعليق مصير المئات، وعدم اتخاذها قراراً من شأنه أن يغلق ملف البدون ما هو إلا «تراجع عن القرار الملكي الناص على تجنيس فئة البدون في البحرين وعودة المبعدين إلى أرض الوطن منذ الخامس من فبراير 2001».

وكان وزير الإعلام نبيل يعقوب الحمر قد نفى في تصريحات سابقة أن تكون هناك أسباب غير قانونية وراء عدم تجنيس القلة الباقية من البدون، في الوقت الذي قال فيه :«إن إدارة الهجرة والجوازات منحت في الشهور القليلة الماضية الجنسية البحرينية لأكثر من 40 ألف شخص وليس من المعقول استثناء هؤلاء إلا إذا كانوا غير مستحقين فعلا».

وذكر مسئول في إدارة الهجرة والجوازات في تصريحات سابقة أن أكثر من 15 ألف شخص تقدموا للحصول على الجنسية البحرينية تجنس منهم ما يربو على ثمانية آلاف ويدرس حاليا طلب الباقين.

وكانت اللجنة قد نظمت ثلاثة اعتصامات سلمية سابقة في غضون الشهور الماضية في توقيت كان يتزامن مع انعقاد الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء بيد أن المعتصمين كانوا يفشلون في كل مرة في إيصال مطالبهم إلى المسئولين في الديوان، وهذا ما دعاهم إلى مواصلة الاعتصام.

أطفال دشتي يعانون لعنة البدون

□ ملف التجنيس... هذا الملف المكتظ بالقضايا التي تطوي حكايات تحمل مفارقات كثيرة عاشتها فئة «البدون» في البحرين عقوداً طويلة، قلبت أوراقه القديمة والحديثة منذ عام ونيف وصار موضوعا يتداوله الشارع البحريني معبراً عن أحقية هذه الفئة في الحصول على الجنسية مادامت شروط قانون الجنسية منطبقة عليهم، في الوقت الذي يعارض فيه هذا الشارع ما اصطلح على تسميته بـ«التجنيس العشوائي».

عائلة دشتي «بدون» جنسية بحرينية

وكاد الذين يعانون من «لعنة» البدون أن يتخلصوا من آثار الفترة الماضية عندما شارف الملف على الإغلاق في السنة ونصف السنة الفائتة بعد التوجيهات الملكية بضرورة الانتهاء من هذا الملف في حركة الإصلاح والعفو الشامل ومراحل التجنيس التي طالت عدداً من المقيمين والوافدين إلى البحرين من مختلف الجنسيات والعقائد.

فجوة صغيرة. بالكاد تلحظ. بقيت تشوه صورة خطط الإصلاح الحالمة، فجوة تكاد لا تقارن بحجمها إذا ما قوبلت في الكفة الأخرى مع كل الإصلاحات والمكرمات التي استهدفت الإنسان البحريني وجعلته البؤرة والمحور لبحرين الغد.

ليلى خليل دشتي. وأربع عائلات أخرى – لايزالون يعيشون مأساة البدون التي انتشل الملك من ضحاياها المئات بعد إصداره توجيهات بالعفو الشامل وطي صفحة الماضي بكل سلبياته وفتح صفحة جديدة.

دشتي تعيش حالة غريبة، إذ أنها تحمل الجنسية البحرينية بينما زوجها وأطفالها الأربعة، لايزالون في طابور المنتظرين، فحملت ملف قضيتها إلى «الوسط» لتروي قصتها الطويلة مع الرحلة اللاهثة للحصول على الجنسية، فهي. وبعد عقود من الانتظار. لم يسر على زوجها وأطفالها ما سرى على باقي البدون في البحرين، ولايزال شرف الحصول على الجنسية البحرينية يراود أحلامها.

تقول: «زوجي الذي كان محكوما عليه بالسجن مدة 40 عاماً في قضية تتعلق بأمن الدولة وشمله العفو الشامل في بداية عهد الإصلاحات، لايزال خارج المشمولين بالجنسية البحرينية (...) راجعت العائلة برمتها إدارة الهجرة والجوازات لمتابعة ما طرأ من مستجدات على الطلبات التي قدمت منذ العام 1993 للحصول على الجنسية البحرينية، وتفاجأت بعد حين بأن الجنسية قد منحت لكل أفراد العائلة باستثناء زوجي وأطفالي».

راجعت دشتي وزوجها مكاتب «الجوازات» ليطلبوا منها استكمال الوثائق المطلوبة بما فيها خطاب رد الاعتبار من قبل وزارة العدل والشئون الإسلامية، وحينها وعدوا بأن تكون هذه الأسرة ضمن الدفعة الرابعة التي ستحصل على الجنسية، بيد أن الطلب قد أوقف بتدخل من أمن الدولة، كما تزعم دشتي.

كاتبت دشتي وأسرتها جميع الجهات ذات العلاقة، الدواوين، كتبت قصتها عشرات المرات «قصدت الصحف بأمل أن يتم إيصال شكواي إلى المسئولين ولم يسمح لي بالنشر حتى في زاوية صغيرة في صفحات البريد». وتتساءل: «ما ذنب أطفالي إذا كان والدهم مدانا بنظر أمن الدولة؟ وإذا كان يصنف ارهابيا فهل (الإرهاب) يورث؟».

تعيش دشتي الآن حياة تصفها بأنها «مريرة» وأطفالها يتذوقون هذا الطعم يوميا إذ لا يتعدى عمر أكبرهم 11 عاما، وتقول: «نحن نفهم أن العفو الشامل، شامل بكل ما في الكلمة من معنى».

ويأتي هذا الاعتصام، حلقة من حلقات هذه المحاولات التي تبذلها الأسر التي ترى أحقيتها في الحصول على الجنسية البحرينية، إذ أن هذه الأسر مصممة على الاستمرار في طرق جميع الأبواب من أجل الحصول على ما يعتقدون أنه «حق» من حقوقهم، ويجب ألا يفرطوا فيه.

250 طالباً يمتحنون لطب «الخليج»

■ السلمانية - شيخة الشعلان

□ يتقدم في 31 أغسطس/آب الجاري حوالي 250 طالبا وطالبة من كافة دول مجلس التعاون الخليجي لامتحان القبول للالتحاق بكلية الطب في جامعة الخليج العربي للعام الدراسي 2002/ 2003. وسيُمتحن الطلبة في مواد: الكيمياء والفيزياء والأحياء والرياضيات.

وقال رئيس القبول والتسجيل، عبدالحميد مرهون: «حُددت الفترة من 2 إلى 4 سبتمبر/أيلول المقبل للمقابلات الشخصية، فيما تعلن نتائج القبول في 10 سبتمبر». وأضاف: إن أسبوع التعريف والتسجيل للطلبة الجدد يبدأ في 21 سبتمبر، ويستمر حتى 25 منه. وذكر أن الدراسة للطلبة المستجدين في كلية الطب وبرامج الدراسات العليا تبدأ في 28 من الشهر المقبل.

يذكر أنه يحق التقدم لامتحان قبول كلية الطب، طلبة خريجي الثانوية العامة فرع التخصص العلمي ممن تزيد معدلاتهم عن 90 في المئة، وتبلغ كلفة الدراسة في الجامعة حوالي 5000 دينار بحريني سنويا (13,2 دولار أميركي)، في حين يبلغ عدد طلابها مجتمعين حوالي 700 طالب وطالبة من جميع دول الخليج العربي.

شككوا في النوايا... اشتكوا من المعاملة

240 من موظفي طيران الخليج «ينتظرون» فصلهم عن العمل

■ الوسط - جميل المحاري

□ ناشد عدد من موظفي شركة طيران الخليج عظمة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة التدخل لوقف نية الشركة للاستغناء عن حوالي 240 موظفا تسعى للاستغناء عن خدماتهم خلال الفترة القادمة وقالوا بأن «إدارة الشركة تمارس ضغوطا كبيرة على عدد منهم للقبول ببرنامج التقاعد المبكر الذي طرحته وأنها منعت عدداً منهم من دخول مبنى الشركة على رغم انهم مازالوا يعملون لديها».

واضاف العمال الذين عقدوا مؤتمرا صحفيا مساء أمس الأول في مبنى الاتحاد العام لعمال البحرين «إن الإدارة العليا للشركة تعمل على التخلص من عدد كبير من الموظفين المواطنين غالبيتهم من الكفاءات المتميزة في الوقت الذي تقوم فيه بتوظيف موظفين أجانب برواتب خيالية في مواقعهم (...) وان ذلك لن يتوقف إلا بتدخل من قبل اعلى الجهات الرسمية في المملكة».

وكان الرئيس التنفيذي لشركة طيران الخليج – التي تعاني من خسائر متراكمة على مدى السنوات الماضية بلغت اكثر من 800 مليون دولار – قد أعلن عن خطة جديدة لإعادة هيكلة الشركة وقال إن الهيكلة «ستعيد الشركة إلى الربحية خلال ثلاث سنوات» فيما صرح الناطق الرسمي باسم الشركة بأن: «العدد الإجمالي الذي سوف يتم الاستغناء عنه من البحرينيين بشكل اختياري (كالتقاعد المبكر) أو إجباري (عن طريق الفصل او التسريح) لن يتعدى 2 في المئة من إجمالي عدد الموظفين في الشركة».

وفي مقابل ذلك يرى العمال المهددون بالفصل بأن عدد الذين سيتم الاستغناء عن خدماتهم «أكثر من 240 موظفا» وأن الرئيس التنفيذي الجديد سيصعد من عمليات التسريح بعد اجتماع مجلس ادارة الشركة المقرر عقده خلال الشهر المقبل لمناقشة خطته والحلول التي سيضعها لإعادة الشركة إلى الربحية.

وقالوا: «إن جوهر المشكلة في الشركة هو سوء اداري في التخطيط منذ عقود طويلة تراكم لدرجة انه تحول الى جدار اسمنتي لابد من كسره قبل التفكير في الحلول الترقيعية التي تقوم الشركة على تنفيذها... وان الفساد الاداري في هذه الشركة يدفع ثمنها الفعلي العمال والموظفون من ذوي الدرجات الدنيا قبل غيرهم».

ويرى العمال بان الحديث عن الهيكلة يجب ان يخضع لمعيار واحد دون تمييز، الا ان الواقع يؤكد خلاف ذلك، فالعمالة المواطنة هي التي تتعرض للفصل التعسفي او التقاعد المبكر في حين لا تمس الهيكلة العمالة الاجنبية.

ويشير العمال في هذا الجانب الى التعيينات الجديدة في الشركة ويؤكدون على ان أغلب التعيينات الجديدة هي لمواطنين من استراليا (التي هي الموطن الاصلي للرئيس التنفيذي الجديد) ويقول العمال: «تم خلال الفترة الماضية تعيين 12 اداريا اجنبيا في مراكز عليا في الشركة كما تم توظيف 19 مضيفا جويا استراليا تم تسريحهم من شركة طيران استرالية اغلقت بسبب الخسائر، في حين ان قوانين الشركة لا تتيح تعيين مضيفين جويين إلا من مواطني الدول المالكة للشركة».

وأشاروا إلى أنه وفي الوقت الذي يجب ان تكون فيه اهم اولويات الشركة خفض التكاليف وزيادة الانتاجية فان الشركة تقوم بعكس ذلك، حسب ما يقوله العمال الذين أكدوا أنه «مع وجود كم ليس بالقليل من العمالة الأجنبية تتحمل الشركة تكاليف كثيرة منها السكن والعلاج والامتيازات الأخرى بجانب الرواتب الكبيرة التي تحصل عليها هذه العمالة التي لو تم الاستغناء عنها دون تدخل الاعتبارات والمصالح الشخصية وتأثير الأجانب على اتخاذ القرار، لأمكن تقليص التكاليف بشكل كبير».

ويضيفون: «على الشركة التفكير بجدية – قبل تطبيق الحلول الترقيعية لتقليص تكاليف الشركة عبر التخلص من الموظفين والعمال البحرينيين – بمصلحة الاقتصاد الوطني الاجمالي، فان التشخيص الاولي للواقع الاقتصادي في البحرين يشير الى البطالة المستفحلة في صفوف المواطنين وان هناك نوعا من الركود الاقتصادي الذي لا يحقق توليد فرص عمل جديدة وبالتالي فان تقليص العمالة داخل الشركة سوف يزيد من عدد العاطلين فضلا عن صعوبة حصولهم على وظائف جديدة في ظل ضعف فرص العمل المتوافرة نتيجة منافسة العمالة الاجنبية في سوق العمل، كما ان خروج هذا العدد الكبير الى عالم البطالة يعني تدهور مستوى الدخل لمئات الاسر البحرينية».

وفي الوقت الذي اشترطت سلطنة عمان في حال بقائها في الشركة اجراء اصلاح حقيقي وعدم الاستغناء عن مواطنيها فان العاملين البحرينيين يرجون ان تتخذ حكومة البحرين موقفا مماثلا او على الاقل التدخل لدى ادارة الشركة لوقف التسريحات المنتظرة.

- تأسست شركة طيران الخليج في العام 1950 وهي مملوكة بحصص متساوية من قبل مملكة البحرين وسلطنة عمان وحكومة ابوظبي وقطر التي انسحبت من الشركة في العام الجاري.
- تعاني الشركة من صعوبات مالية وديون متراكمة تبلغ اكثر من 800 مليون دولار.
- خفضت الشركة اسطولها من الطائرات خلال العام الجاري ليصل الى 26 طائرة بدلا من 30 طائرة كما تنوي الاستغناء عن 450 موظفا وذلك في خطوة لاعادة هيكلة نفسها.
- يعمل في الشركة ما يقارب من 4900 موظف منهم3400 موظف يعملون في البحرين و1500 في المحطات الاخرى فيما يبلغ عدد العاملين في الشركة من البحرينيين ما يقارب من 1400 موظف.

محاكم

وصفت الإجراءات التي اتخذت بـ«الهشة»

عائلة المتوفى في تسمم سترة تنوي مقاضاة المخبز والصحة

■ الوسط - عبد الجليل عبدالله

□ قال شقيق المواطن المتوفى في حادث التسمم الذي وقع في سترة في يونيو / حزيران الماضي ان «عائلة الفقيد تنوي إقامة دعوى قضائية ضد المخبز المتسبب في الحادث وادخال وزارة الصحة مدعى عليها ثانيا».

واوضح عيسى ان العائلة الآن تقوم بإنهاء الاجراءات المطلوبة لمقاضاة الوزارة والمخبز... خصوصا بعد وقوع الحادث ذاته بتداعياته وآثاره المؤلمة من دون رد فعل رسمي يتناسب مع نتائجه الوخيمة واصفاً الاجراءات التي اتخذت في هذا الشأن بـ«الهشة».

وكان 800 مواطن قد تسمموا ومات أحدهم بعد تناولهم سندويتشات في حفل زواج قام بإعدادها احد المخابز.

وكان تقرير مختبر وزارة الصحة قد كشف أن سبب التسمم كان ميكروب السلمونيلا حيث كانت الآلة المستخدمة في تقطيع البيض ملوثة بهذا الميكروب... فيما اشار مسئولون بوزارة الصحة الى وجود اسباب اخرى للتسمم كطريقة حفظ السندويتشات المعدة.

إطلاق سراح آسيوي اعتدى على حمار

■ المنامة - الوسط

أقدم آسيوي على الاعتداء على حمار بعد أن تسلل خلسة إلى داخل حظيرة في الرفاع تضم مواشي من بينها الحمار المعتدى عليه.

وكان الآسيوي قد قام بهذا الفعل وهو في حالة سكر بيِّن حيث ضبطه صاحب الحظيرة متلبساً وهو يمارس عمله الشاذ مع الحمار واقتاده على الفور إلى مركز الشرطة التابع للمنطقة.

وكان المتهم قد أدلى باعترافاته أمام قاضي التحقيق وأطلق سراحه أمس بتعهد شخصي بعد أن بقى موقوفاً على ذمة التحقيق شهراً كاملاً.

ومن المقرر تقديمه إلى المحاكمة لاحقاً.

التمييز رفضت الطعن

الحكم بـ36 ألف دينار لأسرة عامل مات صعقاً

■ المنامة - الوسط

□ رفضت محكمة التمييز طعناً تقدمت به شركة «بتلكو» في حكم استئناف صدر ضدها ويقضي بإلزامها أن تدفع 36 ألف دينار لأسرة بحريني كان يعمل لديها ومات بتماس كهربائي اثناء تأديته عمله.

وقامت أسرة المتوفى برفع دعواها امام المحكمة الابتدائية إلا انها رُفضت، وفي الاستئناف حكمت المحكمة بإلزام الشركة ان تدفع مبلغ 36 ألف دينار للمدعين فيما طعنت الشركة في الحكم عن طريق محكمة التمييز.

وتشير وقائع الدعوى إلى أن العامل أثناء قيامه بعمله داخل محطة الأقمار الصناعية بمنطقة عسكر توفي بصدمة كهربائية حادة بسبب خطأ في تجهيزات الشركة.

فيما استخلصت الاستئناف حكمها من الحادثة بعدم جودة العزل للتيار بحيث سمح بتسرب الشحنة الكهربائية التي كانت سبباً مباشراً للإصابة.